

القمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي شرم الشيخ، مصر، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

الإعلان الوزاري الأفريقي بشأن التنوع البيولوجي

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين من البلدان الأفريقية، وقد اجتمعنا بمناسبة القمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي التي استضافتها حكومة مصر بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ، مصر، في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 تحت شعار "تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية واستعادتها: أولويات لزيادة الاستثمارات في التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في أفريقيا"،

إن نشير إلى المقرر Assembly/AU/Dec.352(XVI) الصادر عن جمعية الاتحاد الأفريقي والذي دعا، من بين جملة أمور، إلى إدراج التنوع البيولوجي بين أولويات الاتحاد الأفريقي،

وإن نقر بالأهمية الحيوية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في دعم النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وسبل العيش ورفاه الإنسان في أفريقيا، ومساهمة في تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها،

وإن نشير إلى المقرر 2/16 (خامسا) الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته السادسة عشرة الذي تم فيه، من بين جملة أمور، تأييد ودعم اقتراح حكومة مصر باستضافة حدث رفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي الأفريقي بالتزامن مع الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتقديم الإرشاد السياسي والاستراتيجي بشأن أولويات أفريقيا فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي لإدراجها في برامج العمل المستقبلية للاتفاقية وبروتوكولها،

وإن نشير أيضا إلى المقرر SS.7/1 بشأن التنوع البيولوجي الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة في دورته الاستثنائية السابعة،

وإن نرحب بالتقارير والرسائل الرئيسية من المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) في التقييم العالمي بشأن تدهور الأراضي وإصلاحها والتقييم الإقليمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأفريقيا،

وإن نلاحظ مع القلق الأثر الكبير لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على التنوع البيولوجي، وإنتاجية الأراضي، ورفاه الإنسان في أفريقيا، مما يؤثر على أكثر من 485 مليون نسمة ويؤدي إلى تكبد تكلفة سنوية تقديرية تبلغ 9,3 مليار دولار أمريكي،

وإن ندرك الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات للحيلولة دون المزيد من تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، ولاستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة من أجل حماية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الحيوية لحماية الحياة على الأرض، وتحسين الأمن الغذائي والمائي، وضمان رفاه الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى،

وإن نشير إلى المقررات ذات الصلة التي اتخذها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك المقرر 5/13 الذي اعتمدت بموجبه الأطراف خطة عمل قصيرة الأجل بشأن استعادة النظم الإيكولوجية،

وإذ نرحب بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية بالفعل بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في سياق الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (بما في ذلك الأهداف 5، و14 و15 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو التصحر الشديد، لاسيما في أفريقيا (بما في ذلك بشأن أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي)، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (لاسيما الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة)،

وإذ نحيط علما بالتقدم الذي أحرزته بعض البلدان الأفريقية في تعزيز استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات والبرامج، من قبيل المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات (AFR100) التي تهدف إلى استعادة 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة والتي أزيلت أشجارها في أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2030، ومبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى والساحل،

وإذ نشدد على أهمية إدماج استعادة النظم الإيكولوجية في السياسات القطاعية والشاملة، والخطط والبرامج ذات الصلة لمواجهة تحديات تدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، والتأثر بتغير المناخ،

نعلن ونقرر أن:

- 1- نعوذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، الواردة في المرفق الثاني بتقرير القمة كأساس للعمل المستقبلي بشأن استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في المنطقة؛
- 2- تقدم خطة العمل الأفريقية المذكورة أعلاه لاعتمادها من قبل جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي؛
- 3- ندعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى دعم وتنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، وإلى تعبئة الموارد على الصعيد المحلي ومن خلال مصادر التمويل الثنائية، والإقليمية والعالمية، من قبيل مرفق البيئة العالمية، وصندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيف، وصندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، لدعم تنفيذ هذه الخطة؛
- 4- ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) إلى القيام، بالتعاون الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وبدعم من الشركاء الماليين والتقنيين ذوي الصلة، بتقديم الدعم للبلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود بطريقة متسقة ومنسقة؛
- 5- ندعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وشركاء التنمية والمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية لزيادة القدرة على الصمود من أجل:

(أ) مكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في المنطقة؛

(ب) تيسير تعزيز مبادرات تعميم التنوع البيولوجي لمعالجة الدوافع القطاعية لتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي؛

(ج) العمل صوب تنفيذ نظم غذائية مستدامة لرفاه الإنسان والطبيعة؛

6- نشجع الدول الأعضاء على ربط ومواءمة تنفيذ خطة العمل الأفريقية المذكورة أعلاه مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي

2011-2020 وأية متابعة لها بعد عام 2020، وخطة العمل قصيرة الأجل للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن استعادة النظم الإيكولوجية، ومع إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وأهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، وخطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً؛

7- ندعم الاقتراح الذي يدعو إلى أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسمية العقد 2021-2030 باسم "عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية"؛

8- ندعم أيضاً اقتراح مصر بإطلاق مبادرة عالمية لتعزيز استخدام النُهج القائمة على الطبيعة بهدف معالجة فقدان التنوع البيولوجي، وتغيير المناخ وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية بشكل منسق؛

9- نحث الدول الأعضاء على الإحاطة علماً بالدور الهام للمناطق المحمية في حفظ التنوع البيولوجي، وعلى إعداد آليات تمويل مستدامة وابتكارية للحفاظ من أجل تعزيز دور المناطق المحمية في المساهمة في حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة؛

10- نعتمد أولويات أفريقيا فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي على النحو الوارد في المرفق الثالث بتقرير القمة ونطلب إلى مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكولي قرطاجنة وناغويا إلى النظر في هذه الأولويات عند إعداد واعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

11- نحث الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية ذات الصلة على إجراء مشاورات تشمل جميع القطاعات، حسب الاقتضاء، والمساهمة بشكل استباقي في إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ودعم تنفيذه؛

12- نشدد على ضرورة تعزيز التمويل والاستثمار في التنوع البيولوجي للإنسان والكوكب على نطاق يتناسب مع حجم احتياجات التمويل والاستثمار التي تم تقييمها في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

13- نحث الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز أوجه التآزر في تنفيذ اتفاقيات ريو والاتفاقيات والعمليات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتناول القضايا المتداخلة لفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، والتصحر وتغيير المناخ بطريقة منسقة؛

14- نوافق على عقد قمم وزارية أفريقية بشأن التنوع البيولوجي في المستقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، وللنظر في القضايا الأخرى ذات الأولوية والمتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام عبر القارة الأفريقية؛

15- نعرب عن الامتنان الخالص لحكومة مصر على تنظيمها الناجح للقمة الوزارية الأفريقية للتنوع البيولوجي.